

وطلبه وفي بعض نسخ المتفق وجود الماي علم وجوده فهو كما تقدّر في
 لان المدار على العلم بوجوده لا على وجوده في نفس الامر وهذه النسخة مفرقة
 للنسخة الاولى لان المراد من الروية العلم كالم في غير وقت الصلاة اي في غير وقت
 التلبس بان كان قبل تمام الزمان كبر او معهما المعتمدا ووقتها الحدود الشرعية
 ولوضاق وقتها بالاصح ولولا الماي انما قرأه قد تبينها بطلان التيمم ولو
 قرأه قد معين لعدم ارتباط بعضها ببعض ولولا ان الماي في التيمم لم يكن
 حليلها الما بطلان التيمم وحرم عليها فيمكنه وجوب النزاع ان صدقها ولو
 دونها لم يجب عليه النزاع لتمامها في تيمم لعقد الما لنزاع جري
 جري التقييد لانه اثاره لتقييد كلام المصنف يكون تيمم للفقد ثم راي
 الما او توجبه اي ولم يفتقر بما في تقدمه او يتعارف كما في قوله دخول في
 الصلاة اي بان كان قبل تمام الزمان كبر او معهما بطلان التيمم
 لانه لم يشترط في المقصود فصار كل لورا في انما التيمم ولذلك قال صلى الله
 عليه وسلم التراب كافيك ولو لم تجد الما عرج فاذا وجدت الما فامسه
 جلدك فانراه اي بخلاف ما اذا توجبه في ان لا اثر للتيمم في الصلاة
 مطلقا وقوله بعد دخوله في الصلاة وفيه تفصيل بيبكون الصلاة تسقط
 بالتيمم ولا كما يعلم من كلام المصنف وكانت الصلاة مما لا يقطع عنها بالتيمم
 اي بان كان الما الذي صيا فيه يغيب وجود الما فيه فالعمدة بحل الصلاة لا
 التيمم وقوله كصلاة متيمم انما قيد بالتيمم لان الغالب في الاقامة وجود
 الما ولا فالمدار على كون الصلاة بحل يغيب فيه وجود الما محضرا وسفورا
 بطلت في الحال اذ لا فائدة في الاستئثار بالان لا بد من اعدادها او
 سقطت ومنها بالتيمم اي بان كان الما يغيب فيه الفقد او يستوي فيكون
 فالعمدة بحل الصلاة للحل التيمم وقوله كصلاة مسافرا انما قيد بالمسافر
 لان الغالب في السفر فقد الما واستواء الامرين والفا للمار على كون الصلاة
 بحل يغيب فيه فقد الما ويستوي فيه الامران مسافرا ووضلا فلان بطل
 لانه شرع في المقصود مع اعتدالها عن القضاء في الافضل قطعها ليصيرها
 بالما ان اتم الوقت للحل من خلاف من حرم انماها فان ساق الوقت حرم
 قطعها كجزء بديء التحقيق واعلم ان تيمم الميت مثل تيمم الحي في التقييد

اي بان كان علم تمام العلم بان
 وجد تعارض قول في علم وقت
 الصلاة

المذكور

المذكور فلو تيمم الميت ثم وجد الما قبل الصلاة عليه بطل تيممه ووجب غسله
 والصلاة عليه وان وجد بعد الصلاة عليه او في انائها فان كان الما قبل
 فيه الما وجب غسله والصلاة عليه ولو ادرج في كنفه الما بدفن والصلاة
 عليه بما فيه اي لانه قد غلبه فصار كغبار الطهورين ولا يثبت الميت
 ولا يغسل وان كان الما يغيب في الفقد او يستوي الامران لم يجب
 ولا الصلاة عليه كالم في فضائلت الصلاة اي نظير وحضارة وقوله
 او فلا كعبه ووتو لورا في الما في انما الصلاة وهو فاصم ثم نوي
 الاقامة والتمام بطلت الصلاة لعدم مالم يتعد فهو كما فتاح الصلاة
 اخرى وان كان تيمم الشخص لم يضر الما في قوله ليعقد الما وقوله
 اي كعبه ووتو لورا في الما في انما الصلاة وهو فاصم ثم نوي
 او توجبه بالاولي وقوله فلا اثر لرويتنا لان المرين يصح تيممه ولو
 ساطع البحر وقوله بل تيمم باق حاله اي في الصلاة وخارجها
 المرين في الصلاة لو جرد الما فيها فان كانت مما لا تسقط بالتيمم
 كان وضع الجيرة على حدك ولحذت من الصحيح شيئا ثم بطلت
 وان كانت مما لا تسقط بالتيمم كان وضع الجيرة على طاهر ولم يثبت
 الصحيح شيئا زيادة عما قدر الاستمساك ثم تيمم انما تسقط الصلاة
 والثالث ان من الاشياء الثلاثة الردة اي ولو حكم الما ولو حكم في الرد
 فيبطل تيممه لانه طهارة ضعيفة ولذا لا يبطل الوضوء بالردة ولو في
 انما كان على وجهه ويديه ثم ارددتم معاد للسلام حمل وضوه لكن يجرد
 النية لما بقي وهو قطع الاسلام اي قطع استمراره والردة الحقيقية
 هي قطع من يصح طلبا قبالا للاسلام بخلاف من لا يصح طلبا فانه كالصبي والجنون
 فردت لست حقيقية بل حكمية واذا امتنع دخولها قول المصنف
 الجبار الذي امتنع بمعنى حرم وذلك بان علم ان استعمال الما يصح بان
 اخبره الطبيب العدن بذلك او كان عالما بالطب فانه يحرم عليه استعمال
 الما ويجب عليه التيمم وهذه هو الموافق لقول النبي وحب التيمم
 تفسيره اشنع بسقط ويقدر مضافا في كلامه والتقدير اذا استعمل
 استعمال الخ وذلك بان خاف من استعمال الما صرا ولم يعلم ذلك فانه